العرب
الجمعة 2020/02/28
السنة 42 العدد 11631

استراتيجية سعودية لدخول عهد الاقتصاد الرقمي

إطلاق مسودة سياسة الاقتصاد الرقمي ومبادرة مهارات المستقبل

كثفت السعودية خطواتها لتسريع إستراتيجية التحول الرقمي ودعت كافة الأطراف الاقتصادية والخبراء إلى تقديم مقترحاتهم بشأن مسودة سياسة الاقتصاد الرقمي، في وقت دشنت فيه مبادرة "مهارات المستقبل" وأصدر البنك المركزي معايير تراخيص البنوك الرقمية.

بوابة الاستثمار في المستقبل

الرياض - دشنت السعودية مرحلة جديدة في سياسة التحول الرقمي بإطلاق مبادرة "مهارات المستقبل" بالاستعانة بخبراء لخلق فرص عمل جديدة وتوفير المواكبة الكاملة لرواد الأعمال ودعم الخبرات المحلية، ما يدعم توجهاتها الاستراتيجية لعام 2030.

ودعت وحدة التحول الرقمي جميع الأطراف المعنية والمهتمين من الأفراد والقطاع الخاص والجهات غير الربحية إلى تقديم اقتراحاتهم بشأن مسودة سياسة الاقتصاد الرقمي، وكذلك تقديم ما لديهم من بيانات ودراسات لتعزيزها.

عبدالله بن عامر السواحة

دورنا أن نستشرف الوظائف ونتأكد من مواءمة الكفاءات

وتهدف المسودة إلى تنمية الاقتصاد الرقمي، وتعريف القطاعين العام والخاص والمجتمع الدولي بتوجهات السعودية في الملفات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، وضمان مواءمة توجهات الجهات الحكومية وتكاملها، لتحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام ودعم التنافسية.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية إلى وزير الاتصالات وتقنية المعلومات عبدالله بن عامر السواحة قوله إن"هذه المبادرة بنيت وفق آلية لتنمية المهارات الرقمية بهدف الوصول إلى جيل قادر على تلبية متطلبات سوق العمل في البلد".

وأضاف أن "دورنا أن نستشرف الوظائف في مجالات التكنولوجيا والتأكد من مواءمة الكفاءات المحلية مع التطور العالمي وما تشهده السعودية من تحول رقمي، باعتبار أن التقنية من العناصر المسرعة لوتيرة التنمية والتطور".

وتشير تقديرات المؤسسات العالمية إلى أن التغيرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة سوف تتيح فرص عمل جديدة تصل إلى 58 مليون وظيفة عالميا خلال الأعوام القادمة.

وأدت تلك الآفاق الكبيرة إلى تعزيز رهان الدول على الذكاء الاصطناعي وتعزيز مناخ الأعمال لإنشاء مشاريع الصناعة الذكية والاقتصاد الرقمي ضمن توجه عالمي وشروط تنافسية جديدة.

ويوفر الاقتصاد الرقمي مزايا كبيرة لدعم التطور السريع واستخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج وإحداث تحولات كبرى من ممارسة الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى أنماط جديدة من الأعمال الرقمية.

وتقول الحكومة السعودية إن مبادرة "مهارات المستقبل" ستتولى تطوير كفاءات 40 ألف متدرب ومتدربة، ودعم توظيف 20 ألفا في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وتعول السعودية على المبادرة في تعزيز خطواتها في بناء نموذج مستدام لسد الفجوة بين سوق العمل ومخرجات التدريب والتعليم في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وتأتي المبادرة بالشراكة بين الجهات الحكومية والشركات القيادية في القطاع الخاص محليًا وعالميًا ورواد الأعمال والقطاع غير الربحي لضمان تضافر مختلف الجهود في إطار "رؤية المملكة 2030".

وتستند المبادرة إلى معايير عالمية لبناء وتطوير المهارات الرقمية وتنمية رأس المال البشري والتدريب النوعي بهدف تأهيل وتطوير الكوادر المحلية في المجالات الرقمية المتخصصة ودعم استدامة الأكاديميات الرقمية المتخصصة.

وأكد وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أن "الوزارة تعمل وفق شراكة استراتيجية فعالة مع مختلف القطاعات الحكومية والخاصة لتمكين الإطارات المحلية من فرص العمل وسط بيئات عمل محفزة ومنتجة ومستقرة، لتسهم في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية".

وأشار إلى أن "الاعتماد على الاقتصاد الرقمي ومبادرة مهارات المستقبل سيدعمان خلق الفرص الوظيفية وتدريب وإرشاد الكوادر المحلية إلى مهن الاتصالات وتقنية المعلومات حيث أن هذا المسار سيتضمن في مرحلته الأولى توفير أكثر من 2000 وظيفة".

وذكر أن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إحدى أهم الجهات الشريكة في المبادرة لدعم مسارات التوطين والتمكين، وأن برنامج دعم التوظيف سيقدم أربع خِدْمات لتحفيز القطاع الخاص على استقطاب الكفاءات والمهارات الوطنية.

وأوضح أن الخدمات تتمثل في توظيف طالبي العمل والتأهيل والإرشاد المهني، وخدمة التدريب عبر برامج متخصصة بما يتناسب مع الوظائف المستهدفة، وخدمة الدعم المالي المقدم من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية.

وتزامن إعلان سياسة التحول الرقمي مع إعلان مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) عن إصدار الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية، وذلك استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لها بموجب الأنظمة ذات العلاقة.

وأوضحت المؤسسة أن إصدار الإرشادات والمعايير يأتي انطلاقا من دورها الرقابي والإشرافي، وسعيًا منها لمواكبة آخر التطورات في القطاع المالي وقطاع تقنية المعلومات، إلى جانب تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية السعودية 2030 من خلال تنمية الاقتصاد الرقمي.

وذكرت أن الإرشادات والمعايير الإضافية تتضمن الحد الأدنى من المتطلبات التي ينبغي أن يحققها طلب الترخيص لإنشاء بنك رقمي في السعودية، وأنها تأتي مكمّلة للإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية الصادرة عن المؤسسة والمنشورة على موقعها الإلكتروني.

وشددت على ضرورة الحصول على الترخيص قبل مزاولة أي عمل مصرفي. ودعت المؤسسات الراغبة في تقديم طلبات التراخيص إلى الاطلاع على الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي.

معركة مغربية شاملة لتفكيك العقبات أمام سوق العمل

دخلت الحكومة المغربية معركة شاملة لتفكيك العقبات أمام سوق العمل بهدف تعزيز مستويات النمو، التي تعتمد في جزء كبير منها على دعم القطاع الخاص من خلال المشروعات الناشئة مع الإسراع في التخلص من أعباء الإنفاق على رواتب القطاع العام.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أطلقت الحكومة المغربية برنامجا شاملا يمتد لثلاث سنوات لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وسوق العمل.

ويستهدف البرنامج تمويل أكثر من 14 ألف مشروع من أجل إلحاق قرابة 27 ألف شخص بسوق العمل، الذي تكافح الحكومة لتوسيع نطاقه لامتصاص أكبر عدد من العاطلين.

14

ألف مشروع سيموله برنامج «انطلاقة» الذي يمتد لثلاث سنوات لتوفير 27 ألف وظيفة

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد ترأس الشهر الماضي حفل تقديم البرنامج المندمج لدعم وتمويل المشاريع (انطلاقة).

واعتبر خبراء الخطوة دليلا على حرص أعلى هرم في السلطة على دعم مناخ الأعمال بالبلاد، كما أنها تأتي ضمن جهود تعزيز مستويات النمو الاقتصادي.

وتم توقيع الاتفاقيات المتعلقة به حينها منها اتفاقيتان تتعلقان بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البرنامج.

وتتوخى الاتفاقيتان إثراء البرنامج المندمج استجابة لخطاب الملك محمد السادس، والذي شدد فيه على أهمية مواكبة القطاع المصرفي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بشكل أكثر نجاعة.

وتمت بلورة البرنامج بشكل مشترك من قبل وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب في إطار الشراكة بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية.

وستتيح الاتفاقيات للبنوك تقديم جيل جديد من منتوجات الضمان والتمويل لفائدة المشاريع الصغيرة جدا والشباب أصحاب المشاريع وسكان الأرياف، فضلا عن القطاع غير المنظم والشركات المصدرة.

ويشمل برنامج انطلاقة 3 منتجات موزعة على "ضمان انطلاق"، ويستهدف دعم شريحة كبيرة من رواد الأعمال، والمنتج الثاني، "ضمان انطلاق المستثمر القروي"، ويشكل آلية ضمان لطمأنة البنوك التي تمول المشاريع في القرى.

أما المنتوج الثالث فهو "انطلاق المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة" ويهدف إلى مواكبة الشركات الصغيرة جدا والصغيرة حديثة النشأة المستفيدة من قرض استثمار قيمته 300 ألف درهم (31.2 ألف دولار).

وسيقدم صندوق الحسن الثاني للتنمية مساهمة بمبلغ مليار درهم (208 ملايين دولار)، تنضاف إلى 624 مليون دولار، التي تم تزويد صندوق دعم تمويل مثل هذه المبادرات بها.

وأكد وزير الاقتصاد محمد بنشعبون أن البنوك ستمنح قروضا بنسبة فائدة 1.75 في المئة لأصحاب المشاريع، ما يشكل مجهودا بالغ الأهمية وتشجيعا غير مسبوق في تاريخ المغرب، لمواكبة العالم القروي.

وشدد على أنه ستتم عملية متابعة كل المشاريع التي ستستفيد من الدعم، وقد نظمت وزارة الاقتصاد ندوة خاصة حول آليات تتبع ومواكبة هذا البرنامج مع كل المتدخلين المعنيين به، ومنهم وزارة الداخلية والمراكز الجهوية للاستثمار والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وبحسب مندوبية التخطيط، تتكون بنية القطاع الخاص المغربي من 93 في المئة شركات صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة، بينما تمثل الشركات الكبرى 7 في المئة.

وبالنسبة إلى تبسيط الإجراءات، أبرز المدير العام لصندوق الضمان المركزي، هشام السرغيني، أن المؤسسة تشتغل بتنسيق مع القطاع المصرفي عبر نظام تفويضي بهدف تقليص مدة معالجة الملفات على نحو يضمن تلقائية منح الضمان بمجرد موافقة البنك على تمويل المشروع.

وأكد محافظ بنك المغرب المركزي عبداللطيف الجواهري أن كل البنوك جاهزة لإنجاح هذا البرنامج، مشيرا إلى أنه على المستوى الجهوي يحظى هذا البرنامج بدعم وزارة الداخلية والمراكز الجهوية للاستثمار.

مكافحة البطالة محور برامج التنمية

وتريد الرباط من وراء تنفيذ البرنامج تقليص الفجوة بين سكان المدن والقرى وتحسين مستوى العيش في الأرياف مع العمل على خلق طبقة متوسطة قروية.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة البريد بنك، نجم الدين رضوان، إن "المصارف ستقوم بمهام تأطير لدى حاملي الأفكار المبتكرة من أجل تسهيل اندماجهم المالي وإنجاح مشاريعهم، مع التركيز بشكل خاص على الاستثمار حتى تتمكن كل جهة من جهات المملكة من توفير فرص الشغل لشبابها".

وتسعى السلطات من خلال برنامج إصلاحي شامل إلى تنويع أنشطة الأعمال من أجل كبح، قدر المستطاع، مستوى البطالة الذي تراجع بنهاية العام الماضي ليصل إلى نحو 9.2 في المئة بعد أن كان عند 9.5 في المئة، في بلد تعداد سكانه يتجاوز الأربعين مليون نسمة.

وذكرت مندوبية التخطيط في مذكرة نشرتها على موقعها الإلكتروني الأربعاء الماضي، أن عدد العاطلين عن العمل في صفوف السكان النشطين بلغ نحو مليون شخص بنهاية العام الماضي.

وأشارت المندوبية إلى أن قطاع الخدمات استوعب العام الماضي نحو خمسة ملايين شخص، أي ما يعادل 44.9 في المئة من السكان النشطين، يليه قطاع الزراعة بنحو 32.5 في المئة.

وأوضحت المندوبية، في مذكرتها حول "المميزات الأساسية للسكان النشطين المشتغلين خلال 2019" أن الذين التحقوا بقطاع الخدمات منهم نحو 34.1 في المئة يعملون في التجارة، و12.7 في المئة بمجال الخدمات المقدمة لفائدة المجتمع، و11.6 في المئة دخلوا قطاعات النقل والتخزين والاتصالات.